

العلاقات العراقية الأفغانية

(١٩٦٨ - ١٩٢١)

م. د. نغم أكرم الجميلي

كلية التربية الأساسية . الجامعة المستنصرية

الخلاصة

خضع كل من العراق وأفغانستان في فترة ما بعد الاستقلال لظروف مشابهة إلى حد ما، فكلا الدولتين حصلت على الاستقلال في بداية العقد الثالث من القرن العشرين، بعد أن خضع كلا الشعبين للسيطرة الأجنبية لعقود طويلة، إلا أن سياستها ظلت ولفترة ما بعد الاستقلال خاضعة للهيمنة الاستعمارية بصورة غير مباشرة بشكل أو بآخر.

ولم تسجل العلاقات العراقية الأفغانية في مسيرتها الطويلة منذ العشرينات نمط متصاعد من التطور، وإنما سارت بشكل متذبذب لعوامل داخلية ذاتية خاصة بكل منهما من جهة، ولعوامل خارجية تدخل في سياق الاستراتيجيات العالمية من جهة أخرى.

ويمكن تقسيم العلاقات التي مر بها البلدين إلى مراحل:

المرحلة الأولى: لم تشهد فترة ما قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ علاقات واضحة بين البلدين بسبب طغيان النفوذ البريطاني في العراق، والذي اتخذ أشكالاً متنوعة تجسد ذلك في جر الحكومة العراقية إلى الأحلاف والتكتلات الغربية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فعلى الرغم من رفع التمثيل الدبلوماسي من مفوضية إلى سفارة بين البلدين فقد اتسمت هذه المرحلة بالضعف، فلم تكن هنالك علاقات وثيقة ذات أبعاد حقيقية بين العراق وأفغانستان نتيجة للتخطيط الذي طبع السياسة الداخلية والخارجية للعراق قبل عام ١٩٦٨ والذي كان عائقاً أمام رسم الصورة الواضحة والفعالة بين البلدين.

Summary

Afghan – Iraqi relations

(1921 – 1968)

Subject both Iraq and Afghanistan in the post – independence period the conditions some what similar, both countries gained independence at the beginning of the third decade of the twentieth century, after undergoing both people to alien domination for decades, but the policy has been the post – independence period is subject to the dominance of colonial indirectly in one way or another.

Therefore did not record the Afghan – Iraqi relations in her twenties, long since a growing pattern of development, but proceeded to oscillating internal self specials treated with each of them on one hand, and external factors within the context of the world Alastratejat on the other.

Can be divided into relations experienced by the two countries to stages:

First stage: I have not seen the pre- July 14, 1958 clear Links between the two countries because of the tyranny of British influence in Iraq government into alliances and blocs.

Second stage: a phase of post- revelations of July 14, 1958, despite the lifting of diplomatic representation from the Office of the Embassy between the two countries, it has also been marked by this stage is weak, why there were close ties with dimensions of real between Iraq and Afghanistan as a result of planning that has

characterized domestic and foreign policy of Iraq before in 1968, which was a hindrance to drawing pictures clearly.

مقدمة:

تقتضي ضرورة البحث في مجمل العلاقات العراقية مع دول العالم بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص والدول المجاورة بشكل أخص لما في ذلك من فائدة قصوى، ليس لذوي العلاقة في هذا الشأن فحسب، وإنما لإغناء المكتبة العراقية والعربية التي تفتقر إلى مثل هذه الدراسات بشكل واضح، ذلك أن هذه العلاقات لم تحظ بالقدر الكافي من العناية والاهتمام من قبل مراكز البحوث والدراسات، ويلاقي المنتبغ في هذا الشأن صعوبة واضحة في معرفة واستقصاء الحقائق المطلوبة عن هذه العلاقات ولا سيما مع الدول التي تحادد وتجاور العراق.

لذا تأتي هذه الدراسة إسهاماً لبحث واستقصاء جانب مهم من علاقات العراق الدولية مع إحدى الدول القريبة التي تهتم العراق بشكل مباشر، نظراً لمجاورتها وروابطها التاريخية والثقافية والروحية مع العراق، وفي اعتقادنا، فإن هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى البحوث الأكاديمية، ذلك أن الباحث لم يجد مصادر مباشرة حول موضوع الدراسة، وكل ما وجدته هو أسطر متناثرة في بطون الكتب والدوريات السياسية والاقتصادية هنا وهناك، عدا ما استطاع الباحث من الوصول إليه من أرشيف وزارة الخارجية العراقية، ويود الباحث أن يسجل شكره العميق للعاملين بها لما قدموه من خدمة علمية في هذا المجال.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن الدراسة استطاعت أن تركز وتطل كثير من المعلومات التي تهتم المنتبغ، أو ذوي العلاقة بهذا الشأن في مجريات العلاقات العراقية - الأفغانية، منذ نشوئها وحتى يومنا هذا، معتمدين المنهج الوصفي - التحليلي، آخذين بنظر الاعتبار الترابط الزمني في تسجيل الحوادث والمراحل التي مرت بها تلك العلاقات.

وقد قسم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاث محاور.

بحثت في المبحث الأول، التعريف بأفغانستان من حيث تسميتها وموقعها الجغرافي، والتركيب الديموغرافية فيها.

وقد جاء من خلال تناولي المبحث الثاني للعلاقات العراقية - الأفغانية (١٩٢١ - ١٩٥٨) بحث التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين من خلال المعاهدات والمواثيق، والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وجاء المطلب الثالث من خلال بحث العلاقات العراقية - الأفغانية (١٩٥٨ - ١٩٦٨) حيث تناولت أفغانستان وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

المبحث الأول التعريف بأفغانستان :

إن اسم أفغانستان، أي أرض الأفغان استعملت لأول مرة إبان حكم احمد شاه دراني (١٧٤٧ - ١٧٧٣م) مؤسس أسرة دراني (Durrani Dynasty). أما في العصور القديمة وقبل خمسة آلاف سنة وعندما اتخذت القبائل الآرية، المناطق الشمالية من سلسلة جبال الهندكوش موطناً لها، فقد أطلق عليها (أريانا) أي بلاد الشعب الآري. كما عرفت في القرون الوسطى باسم (خراسان) وقد استعمل هذا الاسم الجغرافيون العرب، وكانوا يعنون بذلك المنطقة التي تشمل أفغانستان الحالية وشمال إيران^(١).

أما أقدم الوثائق التي ظهرت فيها كلمة (أفغان) فقد كانت كتابات الفلكي الهندي فارها ميها (Varha Mihra) في القرن السادس الميلادي وقد عبر عنها بكلمة أفاجانا (Avagana).

ظلت أفغانستان ملكية حتى قدر للجنرال محمد داود خان إزاحة الملك ظاهر شاه عند سدة السلطة وإعلان الجمهورية في تموز ١٩٧٣، وتعرف اليوم باسم جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

الموقع والمساحة :

تقع أفغانستان في عمق آسيا الغربية، معزولة عن البحر تحدها من الشمال ثلاث جمهوريات سوفيتية هي (جمهورية تركمانيا، وأوزبكستان، وشادجيكان، وفي الشمال الشرقي الصين، ومن الشرق والجنوب باكستان، ومن الغرب إيران).

تبلغ مساحتها حوالي ٦٤٧,٤٩٧ كيلو متر مربع (٢٥١ الفاً و ٨٢٣ ميلاً مربعاً).

وأفغانستان بموقعها الاستراتيجي هذا ذات أهمية عالمية، فهي تقوم كدولة حاجزة بين شبه القارة الهندية والاتحاد السوفيتي، وقد ظهرت هذه الأهمية بشكل واضح عندما أخذت تشكل نقطة التماس بين دول كبرى وقوى متصارعة، لا يفصلها عن خليج عمان شريان المواصلات النفطي سوى ٥٠٠ ميل من اليابسة، (إنها مفتاح بحار الجنوب) حيث يوجد ثلثي بترول العالم.

وبسبب هذا الموقع الاستراتيجي الحساس، يقول بول لويس دوريو (عاشت أفغانستان دائماً في حالة دفاع عن نفسها واستقلالها ضد الغزو الأجنبي... ولكن ذلك كان على حساب تطورها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي)^(٣).

السكان :

الأفغانيون شأنهم شأن كثير من شعوب العالم الأخرى نتاج عناصر بشرية متعددة، قدمت إلى أفغانستان في فترات متعاقبة من التاريخ واستقرت فيها واتخذتها موطناً ومقاماً.

يعتقد البروفيسور (Wilson) "أن سكان أفغانستان قبل الغزو الإغريقي كانوا هندوس ظلوا يحكمون ويقطنون البلاد حتى جاء الفتح الإسلامي"^(٣).

إلا انه من الثابت أن أقدم العناصر البشرية التي استقرت في أفغانستان وأهمها شأناً تنتمي إلى الجنس القوقازي، وقد جاءت هذه العناصر القوقازية إلى آريانا (أفغانستان القديمة) منذ القدم واستقر بعضها في إيران بينما انحدر البعض الآخر إلى شمال الهند، وحينما استقرت الحياة في أوطانهم الجديدة احترفوا الزراعة، وهكذا قامت في آريانا الأسس الأولى لحضارة بشرية زاهرة^(٤).

يبلغ عدد سكان أفغانستان (٢٠,٥٠٠,٠٠٠) مليون نسمة حسب إحصائية ١٩٧٧، يتوزعون على ٢٧ ولاية، ويعتق ٩٩% من مجموع الشعب الأفغاني الدين الإسلامي.

والقوميات الرئيسية هي:

.بتان (Pathan): ويشكلون حوالي ٦٠% من سكان أفغانستان ويتكلمون اللغة البشتونية

(بشتون Pashtun) حيث تعتبر اللغة الرسمية في البلاد إلى جانب اللغة الفارسية، علماً

بان قسم من الباتان ينتشرون خارج الحدود الأفغانية وبصورة خاصة في باكستان.

.تاجيك (Tajik): وهي القومية الثانية في البلاد ويبلغ تعدادها حوالي أربعة ملايين،

ويتوزعون على المدن الرئيسية (كابول، هرات، فيزا آباد) ويشكلون الامتداد الطبيعي

للتاجيك المتواجدين في الاتحاد السوفيتي ضمن جمهورية طاجاكستان السوفيتية وفي

الصين، والكثير من مسؤولي النظام والمتقنين والشعراء هم من التاجيك منهم رئيس النظام

الأسبق (بابراك كارمل)^(٥).

.الأوزيك (Uzbek): يسكنون المناطق الشمالية من البلاد في مناطق (مزار شريف، ميحانة...) ويشكلون ٤% من مجموع السكان، ملامحهم مغولية خالصة ويتكلمون اللغة التركية.

.الهزارة (Hazara): وهي القومية الرابعة في البلاد، يسكن أفرادها المناطق الجبلية الوعرة في منتصف أفغانستان، ودخل هؤلاء المنطقة بعد القرن الثالث عشر وهم من أصل مغولي، وتوجد لهم امتدادات في إيران وباكستان وطاجاكستان السوفيتية. هذا وفي أفغانستان اليوم أقليات عناصر بشرية أخرى فيها عدد من الهند والبلوش والتركمان والعرب والأخيريون هم أحفاد العرب الذين جاءوا إلى أفغانستان، مع الفتح الإسلامي للبلاد^(٦).

وعلى هذا يمكن اجمالاً تقسيم الشعب الأفغاني البالغ ٢٠,٥ مليون على الوجه التالي:

النسبة	القومية
٦٠%	١. الباتان
٣١%	٢. التاجيك
٤%	٣. الأوزيك
٣%	٤. الهزارة

أما الجماعات الأخرى الصغيرة فيمكن تقسيمها على الوجه التالي:

٠,٧%	أ. نورستاني
٠,٦%	ب. بلوش
٠,٥%	ج. بامير أفغاني

المبحث الثاني

العلاقات العراقية الأفغانية (١٩٢١ - ١٩٥٨)

على الرغم من أن عملية توطيد العلاقات العراقية الأفغانية سارت بصورة بطيئة إلا أنها تقدمت بصورة ايجابية وخاصة في السنوات الأخيرة، ويمكن تعليل البطء الذي اتسمت به عملية تطوير العلاقات العراقية الأفغانية في بدايتها إلى جملة من العوامل السياسية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث خضعت كل من العراق وأفغانستان في فترة ما بعد الاستقلال لظروف مشابهة إلى حد ما، فكلا الدولتين حصلت على الاستقلال في بداية العقد الثالث من القرن العشرين، بعد أن خضع كلا الشعبين للسيطرة الأجنبية لعقود طويلة، إلا أن سياستها ظلت ولفترة ما بعد الاستقلال خاضعة للهيمنة الاستعمارية بصورة غير مباشرة بشكل أو بآخر.

ففي العراق وعلى الرغم من تشكيل ما يسمى بالحكم الوطني في عام ١٩٢٠م الذي لم يحمل سمات الاستقلال السياسي بالمعنى الصحيح، إذ ظل العراق مرتبطاً ببريطانيا بمعاهدات واتفاقيات عديدة، حيث نلاحظ - على سبيل المثال - انه خلال السنوات العشر الأولى من الحكم الوطني المذكور، ارتبط العراق بثلاث معاهدات مع بريطانيا^(٧) وجميعها تؤمن لها إمكانية تكريس سيطرتها والتدخل المباشر أحيانا وغير المباشر في أحيان أخرى بسياسات ومواقف الدولة العراقية الجديدة في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالاتجاه الذي ينسجم ويتفق مع مصالحها في العراق وفي المنطقة والعالم، وكذلك الحال بالنسبة لأفغانستان فقد حاربت الاستعمار لمدة مائة وخمسين عاماً، وخاضت مع بريطانيا ثلاث حروب دموية^(٨)، واستطاعت فيها أن تنتزع استقلالها من البريطانيين في الحرب الثالثة عام ١٩١٩ بقيادة أمان الله خان الذي وقع اتفاقية روا لبندي مع بريطانيا في الثامن من آب من العام المذكور، إلا أن استقلالها لم يكرس رسمياً إلا بعد توقيع اتفاقية ٢٨ شباط ١٩٢١ مع الاتحاد السوفيتي واتفاقية ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢١م مع بريطانيا.

ومع ذلك فقد ظلت أفغانستان تعاني من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، رغم أنها كانت أول دولة آسيوية تؤكد على الحياد وتتمسك به، إلا أنها جابهت صعوبات كثيرة، فالروس رغم اعترافهم باستقلال أفغانستان عادوا في نهاية ١٩٢٣ ونقضوا اتفاقية ٢٨ شباط المشار إليها واحتلوا بخارى، أما بالنسبة لبريطانيا فقد لعبت دوراً خفياً في محاربة الملك أمان الله خان في إثارة القبائل عليه، عند اندلاع الحرب الأهلية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ وذلك للانتقام لهزيمتها أمامه في حرب التحرير.

وفي الحرب العالمية الثانية، جابهت أفغانستان مرة أخرى الضغوط الخارجية عندما أصر كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا على إقصاء الخبراء الألمان والإيطاليين، وقد حاولت حكومة كابل عبثاً البقاء على الحياد إلا أنها لم تفلح، وهكذا يتبين لنا منذ سنة ١٩١٩ وحتى أواخر الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الخارجية لأفغانستان تعاني من الأطماع الاستعمارية والتدخل في شؤونها الداخلية^(٩).

أما العوامل (الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية) فهي الأخرى شكلت عاملاً معوقاً أمام تطور العلاقات الثنائية، فالبعد الجغرافي بين الدولتين وتختلف اقتصاديهما من ناحية وتشابه المحصولات من ناحية أخرى، وتعذر وسائل النقل وارتفاع كلفتها علاوة على ضعف التحسس المادي والمعنوي وتبادل الشعور الودي بين الدول الإسلامية الواحدة تجاه الأخرى، الأمر الذي ترك تأثيراً واضحاً على عدم تطور العلاقات بينهما بالشكل المطلوب.

ومع التسليم بان حجم العلاقات العراقية الأفغانية في بدايتها خاصة لا يمكن مقارنتها على سبيل المثال بحجم علاقات العراق ببريطانيا أو علاقات أفغانستان بالروس، إلا أنها على صغر حجمها - حرية بتسليط الضوء عليها - ذلك أن نمو تلك العلاقات معناه - في تقديرنا - تقهقر المستعمر في المنطقة وإيداناً برحيله، وبالتالي خلق عامل توازن لا غنى للمنطقة عنه تجاه الوجود الأجنبي.

وبرجعنا إلى تلك العلاقات نلاحظ أن تمتد في أصولها إلى بداية القرن العشرين، عندما تركت أفغانستان سياسة العزلة التقليدية وأخذت تتصل بالعالم الخارجي، في عهد أميرها حبيب الله خان وولي عهده أمان الله إذ كان اتصالها بادئ الأمر بالدولة العثمانية حيث طلبت منها تزويدها بالخبراء العسكريين لوضع أسس الجيش الأفغاني، فبعثت الحكومة العثمانية بالقائد التركي جمال باشا (السفاح)، وجاء بعده اللواء محمود سامي العراقي الأصل الذي أسس الكلية الحربية واستقدم

المدرسين والمدرّبين وترجمت آنذاك القوانين والأنظمة العثمانية إلى لغة البختو أو البشتو وأخذت تدرس في الكلية الحربية^(١٠).

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، دخل العراق في عهد دولي جديد بعد الاستقلال وصار لزاماً عليه أن يتماشى مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، فكان من نتيجة ذلك أن ارتبط العراق بعلاقات صداقة مع الدول المجاورة والدول الأخرى ومنها أفغانستان، حيث كان بداية التحرك نحو أفغانستان في زيارة الملك فيصل إلى إيران في ٢٢ نيسان عام ١٩٣٢ ومعه رئيس الوزراء نوري السعيد وذلك للمشاركة في احتفالات تتويج رضا شاه^(١١)، وتم التوصل في تلك الزيارة إلى توقيع اتفاقية صداقة مع إيران، كما تم التفاهم مبدئياً على تشكيل كتلة تكون أفغانستان وتركيا أطرافاً فيها، وقد مهدت الزيارة المذكورة إلى توقيع معاهدة صداقة مع أفغانستان^(١٢)، وحيث تم التوقيع عليها في ٢٠ كانون الأول عام ١٩٣٢ في مدينة طهران والتي نصت في مادتها الأولى على اعتراف كل من الفريقين المتعاقدين باستقلال الفريق الآخر، كما نصت في مادتها الثانية بتأسيس علاقات دبلوماسية وقنصلية على أساس القانون الدولي العام.

لقد مثلت معاهدة الصداقة العراقية الأفغانية نقطة البداية لقيام علاقات بين البلدين (على الأقل من الناحية النظرية)، إذ لم تسجل العلاقات تطوراً يلفت النظر خلال الخمس سنوات الأولى التي أعقبت الاتفاقية عدا بعض الزيارات التي قام بها مسؤولين أفغان إلى العراق، حيث نلمس من خلال تلك الزيارة الرغبة القوية في قيام علاقات متطورة بين البلدين^(١٣)، نظراً للروابط التاريخية والحضارية التي تربط البلدين، وهذا ما أكدته زيارة وزير خارجية أفغانستان السردار فيضي محمد إلى بغداد في بداية سنة ١٩٣٦ ولقائه بنوري السعيد طالباً منه توقيع مسودة بروتوكول ملحق للمعاهدة المذكورة تقضي بالتشاور في المصالح المشتركة وإيجاد علاقات أوثق بين العراق وأفغانستان للحد من سياسة إيران^(١٤)، واقترح تبادل بعثات دبلوماسية معتمدة اعتماداً كاملاً، ولكن نوري السعيد ماطل بها مدعياً أن الظروف في حينها غير ملائمة لقيام هذه العلاقات، حيث شهدت هذه الفترة توتراً شديداً بين العراق وإيران حول أزمة الحدود التي كانت تفتعلها إيران كما حصل تطور مهم في الأوضاع الداخلية للعراق، كان له أثره على السياسة العربية والدولية للعراق ذلك هو انقلاب بكر صدقي في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٦، وكانت إيران تحاول الاستفادة من الفوضى السائدة في العراق بسبب هذا الانقلاب لتقوية موقعها بحجة النزاع الإيراني - العراقي حول الحدود كما ذكرنا، وبالفعل قامت وزارة حكمت سليمان التي جاءت خلفاً لوزارة ياسين الهاشمي بعد إقالتها بحل مشكلة الحدود القديمة مع إيران فعقدت معاهدة الحدود في ٤ تموز

١٩٣٧ التي لم تحقق مطامح الشعب العراقي في المحافظة على أراضيه كما مهدت المعاهدة لعقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز من العام نفسه.

ميثاق سعد آباد :

طراً على العلاقات الأفغانية العراقية بعد توقيع معاهدة الصداقة تطور محسوس تجسد في ميثاق سعد آباد، حيث ارتبط العراق وأفغانستان في أول تكتل إقليمي في ٨ تموز ١٩٣٧ بتوقيعها مع تركيا وإيران ميثاق سعد آباد، كما انه يعتبر تطوراً في اتجاهات العلاقات الدولية آنذاك، وأهم ما تضمنه الميثاق إتباع سياسة الامتناع المطلق عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتحالفة والتعهد بمراعاة حرية الحدود المشتركة، والتعهد بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته الاختلال بالنظام والأمن العام في أي من البلاد الموقعة على الميثاق^(١٥).

والحقيقة أن هذا التكتل جاء ضمن سياق معروف تسيطر عليه الدول الاستعمارية من جانب أوروبا لاحتواء النفوذ الروسي (أو ما يسمى بالخطر الشيوعي)، إلا أن دول الميثاق في الوقت نفسه لم تستفد من الوضع الدولي آنذاك لأنها لم توحّد اتجاهاتها السياسية، وبالفعل عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية لم تستطع دول الميثاق أن تقرر موقف معين إزاء الحرب لجملة أسباب، أولاً أن كل دولة من دول الميثاق كانت تسيّر وفق مصالحها ورغباتها الخاصة، فإيران كانت في ذلك الوقت تخشى النفوذ الروسي وتتبع سياسة ملائمة إلى حد ما للسياسة الروسية، لأن الروس في الحقيقة كانوا يرتابون من ميثاق سعد آباد^(١٦)، فيما إذا لو اتفقت دول الميثاق وأرادت روسيا أن تهاجم احدها.

أما بالنسبة للعراق فكانت سياسة نوري السعيد الخارجية وخاصة بعد تأليفه الوزارة بعد استقالة جميل المدفعي في ٩ تشرين الأول عام ١٩٤١ تنسجم انسجاماً كلياً مع السياسة البريطانية، حيث أهم عمل قام به هو إعلان الحرب على دول المحور، كما عمد نوري السعيد إلى تقوية موقف الحلفاء في الشرق الأوسط بتجديد ميثاق سعد آباد لمدة خمس سنوات أخرى^(١٧).

أما أفغانستان فقد ظلت التمسك بسياسة الحياد وأبلغت الممثلين السياسيين المعتمدين لديها في كابل، كما أشعرت عصبية الأمم بموقفها هذا، كذلك تركيا فهي الأخرى أعلنت حيادها الكامل خلال الحرب العالمية الثانية^(١٨).

وهكذا يتبين لنا من خلال البحث أن كل دولة من دول الحلف حاولت استخدام ميثاق سعد آباد لأغراضها الخاصة، ففشلت في الوقوف ضد العدوان الخارجي ولم يكن لهذا الميثاق أثر فعلي، وانتهى مع بداية الحرب العالمية الثانية ولم تتمكن دول الحلف من مواجهة العدوان المسلح على أراضيها^(١٩).

التمثيل الدبلوماسي:

بات من الواضح بعد التوقيع على ميثاق سعد آباد في سنة ١٩٣٧م وعزم الحكومة العراقية في تعزيز روح التآزر بين أطرافه أن يحصل تطوراً محسوساً في العلاقات الأفغانية، ف جاء افتتاح المفوضية العراقية في كابل بتاريخ ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٠م خطوة لتوثيق العلاقات الثنائية بين البلدين، وبالفعل قوبل افتتاح المفوضية بترحيب بالغ من قبل وزير الخارجية الأفغاني الذي تحدث إلى البعثة الدبلوماسية (العراقية) عن العلاقات التاريخية والثقافية والدينية والجغرافية التي تربط بلاده بالوطن العربي وعلى وجه الخصوص العراق، وتمنى أن تعود هذه العلاقات بالخير والسلام على كلا البلدين^(٢٠).

لقد كان من الطبيعي أن تتطور العلاقات بين البلدين وخاصة بعد تبادل البعثات الدبلوماسية، إلا أن تباين الاتجاهات في السياسة الخارجية لكلا البلدين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما دخلت المنطقة في عهد دولي جديد حال دون تطور هذه العلاقات نحو الأفضل، والسبب في ذلك أن كلا البلدين قد اختار طرقتاً خاصة في مجال العلاقات الدولية، وأفغانستان قد أعلنت تمسكها بسياسة الحياد والابتعاد عن سياسة الأحلاف والتكتلات والدعوة إلى إقامة علاقات متوازنة مع دول العالم، على عكس ما جرى في العراق فان الهدف الأساس للحكومات التي تعاقبت على السلطة هي تنفيذ السياسة الاستعمارية الرامية إلى إنشاء التكتلات والمشاريع الاستعمارية التي تربط العراق بعجلة النفوذ الأجنبي وبالالاتجاه الذي يضمن التعاون والتحالف مع بريطانيا على وجه الخصوص، وهذا ما تجسد فعلاً بقيام حلف بغداد عام ١٩٥٥.

وقد حاولت الدول الغربية عبثاً ضم أفغانستان إلى حلف بغداد (Cento) بيد أن جهودها باءت بالفشل^(٢١).

ومما زاد الأمور سوءاً في العلاقات العراقية الأفغانية حينذاك هو تبني الحكومة العراقية لوجهة النظر الباكستانية حول مشكلة الباتان والتي اعتبرتها الحكومة الأفغانية تحيزاً واضحاً

اتجاهها عندما أيدت الحكومة العراقية علناً باكستان في القضية المشار إليها من خلال اجتماعات المجلس الوزاري لميثاق بغداد دون أي اكتراث بمحصلة العراق وحرصه على توثيق علاقاته مع الجميع^(٢٢).

وهكذا نجد أن سياسة العراق الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في كثير من الأحيان تتقاذفها مصالح الدول وأهواءها ولم تكن منبثقة من مصالح العراق الحقيقية، وكانت أجهزة السلك الخارجي العراقي تُستغل لفائدة الدول الأخرى وتعمل وفق أوامرها وهذا ما رأيناه من خلال عرضنا السابق للمرحلة الأولى التي مرت بها العلاقات العراقية الأفغانية وهي جر أفغانستان إلى الأحلاف الدفاعية الغربية لخلق حزام معادي لما يسمى بالخطر الشيوعي على المنطقة، والعلاقات التي من هذا النمط سرعان ما يصيبها الجمود والتبئيس طالما تتباين وجهات النظر، وهذا ما حصل فعلاً بينهما وأثر سلباً على مسيرتها حتى قيام ثورة ١٤ تموز، ودخلت العلاقات مرحلة جديدة تختلف في سماتها وملامحها عن المرحلة السابقة.

المبحث الثالث

العلاقات العراقية الأفغانية (١٩٥٨ - ١٩٦٨)

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

لقد دخل العراق بعد ثورة ١٤ تموز مرحلة جديدة تختلف في ملامحها العامة وسمات سياستها الخارجية عن أوضاع ما قبل الثورة، وانتقل العراق من دولة مرتبطة بالنفوذ الغربي عن طريق الأحلاف والمعاهدات والعلاقات الثنائية إلى دولة تمتلك علاقات مع دول الغرب والمعسكر الاشتراكي ودول عدم الانحياز، كما أنها وضعت حداً لارتباط العراق بالأحلاف الدولية، وقد تجسد ذلك من خلال الخروج من حلف بغداد الاستعماري.

وقبل البدء باستعراض العلاقات بين العراق وأفغانستان في هذه المرحلة لا بد من إلقاء نظرة عن أهداف وملامح وسمات السياسة الخارجية للعراق.

فعلى الرغم من سقوط النظام الملكي في ثورة ١٤ تموز وإعلان الجمهورية العراقية، وتحرير البلاد من القيود السياسية التي كانت قد فرضتها السيطرة الاستعمارية على العراق وتصفية

ما تبقى من الوجود العسكري البريطاني بجانب تحقيق المنجزات المهمة الأخرى المرتبطة بالاستقلال السياسي^(٢٣)، ولكن ما بدأت ثورة تموز الأولى تعرض لمخاطر جسيمة وأفرغت اغلب هذه الانجازات من محتواها التحرري والكفاحي بسبب الانحراف الذي حل بها، ومن ثم تعاقب الحكم العارفي الذي أدام الانحراف وعمقه أكثر فأكثر مما أثر على الإرادة الوطنية وعلى قدرتها في المجالين القومي والدولي^(٢٤).

وهكذا يمكن القول بان أهداف وملاحح السياسة الخارجية للعراق في هذه الفترة لم تكن واضحة المعالم وافتقرت إلى الأسس الموضوعية ذات الأفق الشمولي الناضج والمبرمج بسبب فقدان التخطيط المطلوب وهيمنة النظم السياسية التي لم تستطع أن تعبر تعبيراً صادقاً عن القوى الاقتصادية والاجتماعية التي منها يتكون الجسد السياسي حيث تصير قادرة على تحقيق علاقات دولية متوازنة وإيجابية.

أفغانستان وثورة ١٤ تموز :

اعترفت أفغانستان بالنظام الجمهوري في العراق وذلك في الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٥٨ أي في اليوم الثاني من عودة السردار محمد داود خان رئيس وزراء أفغانستان من الخارج، وقد تلقت الأوساط الرسمية نبأ الثورة في البداية بالحيرة والحذر الشديدين واتخذت بعض الإجراءات الأمنية في الداخل، كما تم تصفية بعض العناصر المشتبه بها في صفوف الجيش، حيث كانت أفغانستان تشهد حركة معارضة وخصوصاً من الطبقة الواعية الناقمة على الأوضاع وعلى سوء المعاملة التي تتلقاها، كما كانت الحالة الاقتصادية سيئة للغاية، وان قيمة العملة الأفغانية في تدهور مستمر رغم المحاولات التي كانت تجري لإيقاف التدهور ودعم الاقتصاد الأفغاني من جانب الحكومة.

والحقيقة أن هذه الإجراءات لا تعني بالضرورة تعاطفاً مع النظام الملكي^(٢٥) بقدر ما تعني خوفاً من تسرب روح الثورة لدى الأوساط المثقفة الناقمة على الأوضاع والتي تلقت أحداث ثورة ١٤ تموز بحماس وتأييد منقطع النظير باعتبارها ثورة تقدمية على نظام ملكي فاسد خدم منفعية قرابة أكثر من ربع قرن، فجاءت هذه الإجراءات مسألة طبيعية للحفاظ على الأمن الداخلي ولا سيما أن البنية السياسية للنظامين كانت متشابهة تماماً من حيث نظام الحكم.

لقد كانت أول خطوة ايجابية اتخذها النظام الجمهوري تجاه أفغانستان في تطوير العلاقات بينهما، حيث تم رفع التمثيل الدبلوماسي من درجة مفوضية إلى درجة سفارة في الثالث عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٩م، وقد رحب السردار محمد نعيم خان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بأول سفير للجمهورية العراقية (نوري جميل) في أفغانستان وأعرب عن اغتباطه لاهتمام الحكومة العراقية في توثيق الصلات بين البلدين المسلمين^(٢٦)، وقد زادت العلاقات توثقاً بين البلدين أكثر من ذي قبل بتبادل الزيارات بين المسؤولين حيث تم دعوة الوفد الأفغاني من قبل الحكومة العراقية في احتفالات عام ١٩٥٩ كما تمت دعوة وفود أخرى لزيارة العراق والاطلاع عن كثب على التطورات التي يشهدها القطر في الميادين الاقتصادية والثقافية والفنية، وكذلك شارك العراق في الاحتفالات الوطنية التي تقيمها أفغانستان في المناسبات الوطنية وذلك لتوثيق العلاقات وتشجيع التبادل الثقافي والتجاري.

وقد وقفت أفغانستان استناداً إلى الاعتبارات التاريخية والدينية والثقافية التي تربطها مع العراق بجانب الحكومة العراقية في الإجراءات التي اتخذتها في مجال السياسة النفطية^(٢٧)، فقد أيد محمد نعيم خان سياسة العراق مؤكداً "بأن كل حكومة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار رغبات وأمان شعبيها عند إتباعها أي سياسة معينة وان الدول الغربية هي المستفيدة من استثمار النفط في العراق، ويجب أن يكون هناك توزيع عادل بين البائع والمشتري".

علماً بان النية في ذلك الوقت لم تكن تتجه إلى تأميم النفط من جانب الحكومة العراقية بقدر ما كانت متجهة لزيادة الإنتاج وذلك لغرض توفير المبالغ المتأتية من ذلك لأعمار البلاد وكذلك استغلال منطقة المياه الإقليمية في جنوب العراق واستثمارها للمصالح العام.

وعندما انحرف عبد الكريم قاسم بثورة ١٤ تموز عن مسارها القومي، ودب الخلاف بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة عرضت أفغانستان وساطتها لحل الخلافات بين بغداد والقاهرة^(٢٨) وطلبت منها إيقاف الحملات الإعلامية وتحاشي الانقسامات والصراعات التي لا تخدم بالطبع إلا القوى المعادية وفي مقدمتها الكيان الصهيوني وطلبت باجتماع رؤساء الدول العربية معاً وشخصياً للحد من تلك المشاحنات وتسوية الخلافات القائمة بينهما.

وعندما تقرب العراق من الاتحاد السوفيتي كثيراً على أثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نصح وزير خارجية أفغانستان السفير العراقي بأن يحذو العراق حذو أفغانستان في سياسته الخارجية بإتباع سياسة الحياد الايجابي بين المعسكرين بصورة متوازنة ومتعادلة، إذ أن الانحياز التام في

العلاقات الدولية سيوقع الدولة في مشاكل عديدة خاصة وان العراق بلد ذا ثروة اقتصادية كبيرة وموقع استراتيجي هام.

وعلى ضوء هذه المواقف المبدئية التي تكنها أفغانستان للعراق والأقطار العربية وحرصها الشديد للعمل العربي المشترك اتجاه قضاياها المركزية.

وانطلاقاً من سياستها الخارجية في مكافحة الاستعمار وبالأخص في المناطق الإسلامية فقد وقفت أفغانستان حكومة وشعباً في وجه المطامع الصهيونية والعدوان الإسرائيلي وناصرت قضية عرب فلسطين، حتى يمكننا أن نقول ما في دولة غير عربية ناصرت قضايا العرب بقدر ما فعلت أفغانستان^(٢٩).

وقد وقفت أفغانستان في جميع المحافل الدولية والمؤتمرات إلى جانب الأقطار العربية لمناصرة قضية فلسطين، وصوتت لصالح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية التي أكدت على عدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني.

وقد تمسكت أفغانستان بموقف ثابت وتميز تجاه الكيان الصهيوني فلم تقم بينهما أي نوع من التعاون لا على الصعيد الدبلوماسي ولا الاقتصادي ولا الثقافي وأكثر من ذلك فإنها تقاطع كل تجمع دولي يدعو إليه الكيان الصهيوني^(٣٠).

وقد ظل هذا الموقف ثابتاً في السياسة الخارجية الأفغانية تجاه القضية الفلسطينية في الحكومات المتعاقبة سواء في العهد الملكي أو العهد الجمهوري.

وخلاصة القول في حديثنا عن العلاقات التي مر بها البلدين في تلك المرحلة (١٩٥٨ - ١٩٦٨) وبالرغم من التطورات التي صاحبت هذه الفترة وخاصة في مجال التمثيل الدبلوماسي عندما رفعت العلاقات من درجة مفوضية إلى سفارة، والمواقف الايجابية التي خطتها أفغانستان تجاه قضايا العرب المركزية وفي مقدمتها قضية فلسطين إلا انه يمكننا القول بان العلاقات بين البلدين ظلت في إطارها التقليدي دون أن تكون لها الطاقة في خلق تأثيرات حاسمة أخرى في مجال الميادين الاقتصادية والثقافية والفنية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى تسجيل جملة مؤشرات أهمها:

لم تسجل العلاقات العراقية الأفغانية في مسيرتها الطويلة منذ العشرينات وحتى اليوم (بصورة عامة) نمط متصاعد من التطور، كما أنها لم تسجل انقطاعاً أو انكماشاً حاداً، وإنما سارت بشكل متذبذب لعوامل داخلية ذاتية خاصة بكل منهما من جهة، ولعوامل خارجية تدخل في سياق الاستراتيجيات العالمية من جهة أخرى.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن تقسيم العلاقات التي مر بها البلدين إلى مراحل:

المرحلة الأولى: لم تشهد فترة ما قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ علاقات واضحة بين البلدين، بسبب طغيان النفوذ البريطاني في العراق، والذي اتخذ أشكالاً متنوعة تجسد ذلك في جر الحكومة العراقية إلى الأحلاف والتكتلات الغربية (حلف بغداد).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فعلى الرغم من رفع التمثيل الدبلوماسي من مفوضية إلى سفارة بين البلدين فقد اتسمت أيضاً هذه المرحلة بالضعف، فلم تكن هنالك علاقات وثيقة ذات أبعاد حقيقية بين العراق وأفغانستان نتيجة للتخطيط الذي طبع السياسة الداخلية والخارجية للعراق قبل عام ١٩٦٨ والذي كان عائقاً أمام رسم الصورة الواضحة والفعّالة للعلاقات بين البلدين.

كما سجلت الدراسة متغيرات مساعدة لتوثيق العلاقات كما أشرت أيضاً المعوقات:

أولاً: المتغيرات المساعدة :

. الروابط التاريخية والثقافية والدينية والمعنوية التي تربط بين البلدين منذ أقدم العصور، إضافة إلى النضال المشترك الذي خاضه الشعبين للتخلص من السيطرة الاستعمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
. الانتماء إلى العالم الثالث، وحركة عدم الانحياز وإلى العالم الإسلامي، وقارة آسيا.

ثانياً: المعوقات :

. تباين النظم السياسية في بعض المراحل - على الأقل في المرحلة السابقة - فالعراق دولة ذات سياسة خارجية مستقلة تقوم على الصراحة والوضوح في شتى المواقف الدولية، وإقامة أوثق العلاقات مع اكبر عدد من الدول، والخروج من نفوذ أي من المعسكرين المتصارعين، والانفتاح على دول العالم على أساس مبدأ الصداقة مع الشعوب.
أما أفغانستان فهي متأثرة بإحدى الاستراتيجيات العالمية حيث أن سياسة البلاد تسير وفق توجيهه سوفيتي.
. عدم تطور أو قصور نظم الاتصالات بينهما، مما أعاق أو أخر تطور العلاقات (وخاصة في بدايتها).

ملحق رقم (١)

معاهدة الصداقة بين العراق وأفغانستان (١)

لما كان من :

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك أفغانستان

راغبين في تأسيس واصر الصداقة وحسن التفاهم بين بلديهما فقد عينا لهذا الغرض مندوبين عنهما وهما :

عن جلالة ملك العراق :-

فخامة توفيق بك السويدي الوزير المفوض والمندوب فوق المادة للعراق في ايران (طهران) .

وعن جلالة ملك أفغانستان :-

فخامة سردار شير محمد خان سفير أفغانستان في ايران (طهران) الذين بعد ان بلغ كل منهما الاخر اوراق تفويضه فوجدت صحيحه وطبق الاصول قد اتفقا على ماياتي :-

المادة الاولى

يتصرف كل من الفريقين المتعاقدين الساميين باستقلال الفريق الاخر ويرضح بمزمه على الاقل سلم دائم وصداقة ابدية بين المملكتين .

المادة الثانية

يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على تأسيس علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية على اساس القانون الدولي العام . ويتفقان على ان يتمتع الممثلون

(١) لقد صادقت الحكومة العراقية على معاهدة الصداقة بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٣٣ ونشر في الجرائد العراقية رقم ١٢٥٣ في ١٩٣٣/٥/٢٥ .

الديبلوماسيون والقنصليون لكل منهما في اراضيها الاخرى بالمعاملة المقررة بحبادي
وتعامل القانون الدولي العام.

المادة الثالثة

تهرم هذه المعاهدة ويجرى تبادل وثائق الايرام بأسرع ما يمكن فسي
طهران وتصدقا لذلك وقع المفوضان في هذه المعاهدة واثبتا ختميهما طيبسا
كتب بالاقترسية عن نسختين في طهران في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٢.

ملحق رقم (٢)

ميثاق سعد آباد (١)

مقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق
صاحب الجلالة ملك افغان
صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران
صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
بما انهم راغبون في ان يشتركوا بكل مآلديهم من الوساطة في المحافظة
على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم
وتناء على رغبتهم في تأمين السلم والامن في الشرق الادنى بضمانات اضافية
ضمن نطاقه عمية الامم وان يساعوا بهذه الوساطة على تأمين السلم العام ولما
كانوا متحسين بالواجبات التي تصهدوا بها في معاهدة تبتد الحرب الموقوع عليها
في باريس في ١٢٧ اب ١٩٢٨ والمساعدات الاخرى التي تم فرقا فيها والتي هي

(١) لقد صادقت الحكومة العراقية على ميثاق سعد آباد بالقانون رقم (١٨) لسنة
١٩٣٨ وتشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ١٩٣٨/٣/٢٢

ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم ومهادنة تبت الحرب .
فقد قرروا على هذه المهادنة ، ولهذا الضرض يترفقوا حين عنهم :-
صاحب الجلالة ملك العراق
مخالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية
صاحب الجلالة ملك الافغان
مخالي فيض محمد خان وزير الخارجية
صاحب الجلالة الامبراطورية شاه شاه ايران
مخالي عناية الله - حيمي وزير الخارجية
صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية
مخالي الدكتور توفيق رشدي وزير الخارجية
الذين يمد ان تبادلوا وثائق تفويضهم فرجده ، وما صحيحه اتفقوا
على ما يأتي :-

المادة الاولى

يتعهد الفرقاء المتماقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلوق
عن اى تدخل في شؤوتهم الداخلية .

المادة الثانية

يتعهد الفرقاء المتماقدون السامون تسهدا مريحا بمراطة حرمة حدودهم
المشتركة

١٩٠٤

١٣٢٣

المادة الثالثة

يتفق الطرفان المتعاقدون السامون على ان يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صيغة دولية ولها علاقة بمسألة الجهم المشتركة.

المادة الرابعة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين السامين نحو الاخر بان لا يعمد في اية حالة من الحالات منسردا او بالاشتراك مع دوله او دول اخرى الى اى تمدد موجه الى احد منهم.

ويصير من اعمال التمردى

- ١- اعلان الحرب
- ٢- استيلاء دولة على اراضي دولة اخرى بقوة مسلحة ولو بدون اعلان الحرب
- ٣- هجوم دولة بقواتها البحرية او البحرية او الجوية على بلاد دولة اخرى او بواخرتها او بجزائرها ولو بدون اعلان حرب
- ٤- اعانة واسماف المعتدى بصورة مباشرة او غير مباشرة.

لا يعتبر من اعمال التمردى:

- ١- اللجوء الى حق الدفاع الشرعي الى مقاومة عمل من اعمال التمردى حسب ما جرى تحريفه اعلاه.
- ٢- القيام بتطويق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم.
- ٣- الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم او مجلس عصبة الامم ارتدائيا للفترة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم على ان يكون الصل في هذه الحالة الاخيرة موجهة نحو الدولة المتهددة بالهجوم.

٤- اسد١٠ احد الفرقاء المتعاقدين الساميين الممونة لدولة هوجومت
او خربت حدودها او التوسل بالحرب من قبل احد الفرقسما١
المتعاقدين الساميين الاخرين خلافا للميثاق العام لتهد الحرب
الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨٠

المادة الخامسة

اذا رأى احد الفرقاء المتعاقدين الساميين ان المادة الرابعة مسس
هذه المعاهدة قد خربت احكامها او كادت تخرب فعلمية ان يصدر
القضية فوراً على مجلس عصبة الامم .

المادة السادسة

اذا ما قام احد الفرقاء المتعاقدين الساميين باخذ١٠ على دولة اخرى
من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة فللا فريق المتعاقدين الساميين
الاخر انها احكام هذه المعاهدة تنحو المستد١ المذكور هددون سبق
انذار.

المادة السابعة

يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين كل داخل حدوده بمسدم
اعطاء مجال الى تاليف الضحايا المسلحة والجمصيات اوكل ترتيب
غايته قلب المؤسسات القائمة اوقيامها باعمال لغرض الاخلال بالنظام
والامن العام في اى قسم من بلاد الفريق الاخر سوا١ ان كان في منطقة
الحدود او في غيرها او الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق
الاخر.

المادة الثامنة

لما كان الفرقاء المتعاقدين الساميين قد اختلفوا في الميثاق العام
لنهب الحرب الموقوع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ بان حل وحسم
كل المنازعات او الاختلافات في اي نوع او صدر كانت والتي قد نشب
قيما بينهم يجبان لا يكون الا بالطرق السلمية فانهم يريدون هذا النص
ويعلنون بانهم سوف لا يبرهنون الا الاصول المقرره والتي ستقرر لهذا
الفرع بينهم .

المادة التاسعة

ليس في اية مادة من هذه المعاهدة ما يدخل بالوجوب التي تمهد بها
احد الفرقاء المتعاقدين الساميين بموجب ميثاق عصبة الامم .

المادة العاشرة

حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ووقع عليها باريس نسخ . ويترتب كل
من الفرقاء المتعاقدين الساميين باستلام نسخة منها وانها عقدت لمدة
خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن أحد الفرقاء قد اعلن انتهاء هذه
المعاهدة مع اذار سابق قبل ستة اشهر فان المعاهدة تعتبر مجددة
بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجددا وهكذا تجدد من مدة لاخرى
الى ان يبلغ احد الفرقاء المتعاقدين الساميين او قسم منهم رغبة
في انهاءها بعد اعطاء اذار بذلك قبل مدة ستة اشهر .

كتبه في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز
سنة تسعمائة وسبع وثلاثون بعد الألف

الهوامش

- (١) أبو العينين فهمي محمد، أفغانستان بين أمس واليوم، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٩، ص ٢٨.
- (٢) نقلاً عن عصام نعمان، العرب والنفط والعالم، دار مصباح الفكر، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٧.
- (٣) Sirdar Ikbal Ali shah, Afghanistan of Afghans, the octagan press, London. p. 19.
- (٤) أبو العينين فهمي محمد، مصدر سبق ذكره ص ١١٦.
- (٥) المجتمع الأفغاني، مجلة ألف باء، عدد ٥٩٢ في ١٩٨٠/١/٣٠، كذلك ينظر جريدة السفير اللبنانية عدد ١٩٠٦ في ١٩٧٩/٨/١٠.
- (٦) أبو العينين فهمي محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.
- (٧) معاهدة م التي عدلت بمعاهدة م ومعاهدة م التي لم تُنفذ، إضافة إلى معاهدة ينظر: أبو العينين فهمي محمد، مصدر سبق ذكره، ص .
- (٨) لقد خاضت أفغانستان مع بريطانيا ثلاث حروب، وكانت النتيجة انهزم المستعمر ومُنِي بخسائر ساحقة، وقد استمرت الحرب الأولى أربع سنوات ما بين (-)، والحرب الثانية حوالي ثلاث سنوات (-). أما الحرب الثالثة والأخيرة في عام . ينظر أفغانستان، مكتب الصحافة والاستعلامات فغانية، القاهرة، .
- (٩) اندر ولسن، في قلب أفغانستان، تعريب عمر الديراوي، منشورات المكتبة الأهلية، (.) . ينظر فهمي هويدي، حدث في أفغانستان، دار الكلمة للنشر .
- (١٠) تقرير وزارة الخارجية / / .
- (١١) . فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، مطبعة عصام، بغداد، .
- (١٢) الوقائع العراقية، عدد / / . كذلك ينظر ملحق رقم () .
- (١٣) بجانب زيارة وزير خارجية الأفغان سردار فيضي محمد إلى بغداد سنة المذكورة الشاه محمود خان عم الملك ظاهر شاه آنذاك بدعوة رسمية من قبل الحكومة، إلا أن قيام انقلاب بكر صدقي في نفس اليوم الذي وصل به المسؤول الأفغاني إلى بغداد حال دون الاستفادة من الزيارة باتجاه توثيق العلاقات بين البلدين واستأن من المسؤولين بتأجيل المباحث .
- (١٤) بحكم الطبيعة التوسعية للنظم الإيرانية المتعاقبة والمدعوة دائماً لأن تتوسع وتستوعب أراض جديدة وتبتلع مناطق أخرى في كل لحظة من لحظات ضعف المنطقة، عانت أفغانستان كما عانت غيرها من دول المنطقة من الأطماع التوسعية الإيرانية التي كانت تنتهز كل فرصة للاعتداء على الأراضي الأفغانية، فمثلاً انتهزت انشغال أفغانستان بالحرب الأهلية التي نشبت سنة في آخر عهد الملك أمان الله فاحتلت إيران أراضي أفغانية ولم تتراجع إلا بعد ضغط الاتحاد السوفيتي وتركيا، ثم عاودت الكرة في عهد الملك نادر شاه سنة (-) عندما ثارت قبائل شمال أفغانستان إلى أن ردتهم الجيوش الأفغانية، وهكذا تتابعت الاعتداءات الإيرانية على أفغانستان، حتى بلغت درجة كبيرة من التوتر في مراحل متعددة، وذلك بسبب

أطماعها في مياه نهر (الهلمند) الأفغاني، حيث يعتبر هذا النهر من أكبر الأنهار في أفغانستان، وينبع من الجبال الواقعة في وسط أراضيها ثم يخترقها متجهاً إلى الغرب حيث يصب في بحيرة سيستان الواقعة في الحد الفاصل بين إيران وأفغانستان، وان تسعون في المائة من الأراضي التي يروبوها النهر تقع في أفغانستان و % إيران وفقاً لمعاهدة الحدود في سنة ، وقد زعمت إيران أن أفغانستان تعمدت حبس المياه وطالبت باستقبال بعثتها الفنية للتحقيق في الموضوع ذلك وكأنما أفغانستان ولاية تابعة لها التي رفضت بدورها هذا التدخل السافر الذي يمس سيادتها واستقلالها.

() الوقائع العراقية عدد / / كذلك ينظر فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية ، الجزء الرابع، مجلس التخطيط، بغداد، - ، كذلك ينظر ملحق رقم .

() تقرير وزارة الخارجية، / / .
() . جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق من -

() وزارة الخارجية، المصادر السابقة.

() . محمود علي الداود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي تشرين الثاني

() وزارة الخارجية، المصدر السابق.

() عقدت تركيا والعراق في ميثاقاً دفاعياً بينهما، وبموجب مادته الخامسة ترك باب العضوية مفتوحاً أمام الدول الأخرى التي ترغب في الانضمام اليه والتي يعينها الدفاع عن منطقة الشد .
عقد الميثاق انضمام بريطانيا اليه في نيسان وإيران في تشرين الثاني من العام نفسه. للاطلاع بالتفصيل ينظر: . محمود عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،

() المشاكل التي تعاني منها أفغانستان، واحدة تتعلق بجنس الباتان () الذي يشكل حوالي % شعبها، والذي أدى إلى تقسيم الهند ومولد دولة باكستان بعد الحرب العالمية الثانية إلى جزئين، جزء هو الأهم في أفغانستان والآخر في باكستان، وقد ظلت الحكومات الأفغانية المتتالية تعترض على هذا التقسيم لجماعة تتكلم نفس اللغة وتدين بنفس الدين، ولها نفس التقاليد والتاريخ مما سبب قطيعة بين البلدين وأزمة متفاقمة بلغت ذروتها سنة م، ولم تهدأ الأزمة إلا بعد تدخل دول مجاورة ودول صديقة بحيث أمكن تخفيف التوتر دون . تقرير وزارة الخارجية، / / .

() من الانجازات التي قامت بها ثورة تموز في المجال الدولي الانسحاب من حلف بغداد والتمسك بسياسة الحياد الايجابي، ينظر بالتفصيل: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة العربية، بغ وما بعدها.

() . فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد،

() لقد كان المسؤولون الأفغان دوماً وباستمرار يؤكدون على التمسك بسياسة الحياد، وهذا يعني أنهم يعارضون سياسة الأحلاف التي كانت تسير عليها حكومة نوري السعيد في العراق، وقد أظهرت الأوساط الرسمية والشعبية في عدة مناسبات امتعاضها الشديد من هذه السياسة، فقد صرح السردار محمد داود خان رئيس الوزراء والمهيمن الفعلي على مقدرات أفغانستان آنذاك عن امتعاض حكومته من سياسة الأحلاف العسكرية، : () لأساس في هذه الأحلاف هي زيادة التأزم في المنطقة وفي العالم أجمع أكثر مما يعمل على تقوية ... وخصوصاً فيما يتعلق بالشرق الأوسط فهناك مشاكل معقدة وان إقامة مثل هذه

الاتفاقات وتقوية إحدى الدول أو بعضها عسكرياً سيخل بتوازن قوى المنطقة، ويخلق كثيراً من التوتر ويجعل المشاكل القائمة عسيرة الحل.

() تقرير سفارة الجمهورية العراقية، كابل، ملفات وزارة الخارجية.

() كان من أولى المهام الملقاة على عاتق ثورة تموز تحرير ثروة العراق النفطية من احتكارات الشركات الأجنبية، وإتباع إجراءات جديدة تخدم مصلحة العراق ولم يمض على الثورة إلا فترة قصيرة حتى بدأت ()، وقد نوقشت في هذه المفاوضات المبكرة والقضايا الجوهرية والهامة كزيادة حصة العراق من الفوائد والمساهمة في رأس مال الشركات واستعادة جميع الأراضي غير الفعالية، وقد استطاعت الحكومة العراقية أن تحقق إنجازات مهمة في هذا المجال.

ينظر بالتفصيل د. محمد حسين الزبيدي، ثورة ، دار الحرية للطباعة، بغداد،

() صرح السردار محمد نعيم، زير الخارجية الأفغاني ونائب ريس الوزراء : (أن أفغانستان من كونها بلد مسلم تربطها أوثق العلاقات بينها وبين العرب يهملها أن يعود الونام والعلاقات الطيبة بين الأقطار العربية، وتمنى أن تزول هذه العقبات التي تعترض التفاهم فيما بينهم، مؤكداً أن الأعداء قريبيون من المنطقة وخاصة الكيان الصهيوني الذي يتربص بالفرص للإيقاع بالأمة العربية والإسلامية ومنعها من أداء وظيفتها الحضارية لخدمة الإنسانية جمعاء).

تقرير السفارة العراقية في كابل بتاريخ / / .

() على اثر اعتراف دول الجامعة العربية بدولة عموم فلسطين العربية في سنة الأفغانية اعترافاً رسمياً بتلك الدولة، كما احتجت بتاريخ / / لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية بصدد تقديم أوراق اعتماد سفيريهما لدى (إسرائيل) طنتين:

أولها: أن أفغانستان بصفتها عضو في الأمم المتحدة فهي تحترم قراراتها ولذلك فإنها ترغب في أن تتخذ الإجراءات العملية لتطبيق قرارها الذي أقرته عام ، بجعل مدينة القدس منطقة دولية.

ثانياً: أن تقديم أوراق الاعتماد المذكور من جانب سفيري بريطانيا وأمريكا في بلد البيت المقدس يسبب اشمزازاً وتأثيراً شديدين في جميع الأقطار العربية والإسلامية ولكون أفغانستان هي إحدى أعضاء المجتمع الإسلامي والصديق المحب للأمة العربية .

ينظر : تقرير السفارة العراقية في كابل.

() اسعد عبد الرحمن، التسلسل الإسرائيلي في آسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت،

اعترفت أفغانستان بمنظمة التحرير الفلسطينية، والمنظمة لها تمثيل فيها بمستوى سفارة كما خصصت مديرية الإذاعة الأفغانية برنامج خاص حول الاعتداءات الصهيونية على الأراضي العربية واحتلال مدينة القدس وأهمية هذه المدينة بالنسبة للعالم الإسلامي وتوضيح خرق (إسرائيل) لقدسيتها وعدم احترامها للرأي العام

المصادر:أولاً: الوثائق:

أ- الوثائق غير المنشورة:

وزارة الخارجية العراقية:

(١) ٨٤٨ / ٨٤٨ / ١٠ لسنة ١٩٥٩.

(٢) ش ٦٤٨ / ٦٤٨ لسنة ١٩٤١.

(٣) ٩٤٤ / ٩٤٤ / ١٠ لسنة ١٩٦٠.

ب- الوثائق المنشورة:

- . فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والموثائق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية من ١٩٢١، الجزء الرابع، مجلس التخطيط، بغداد، ١٩٧٦.
- . الوقائع العراقية، عدد ١٢٥٣، لسنة ١٩٣٣.
- . الوقائع العراقية، عدد ١٦٢٠، لسنة ١٩٣٨.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

- . أبو العينين فهمي محمد، أفغانستان بين الأمس واليوم، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٩.
- . أفغانستان، مكتب الصحافة والاستعلامات بالسفارة الأفغانية، القاهرة، ١٩٦٠.
- . اسعد عبد الرحمن، التسلسل الإسرائيلي في آسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧.
- . اندر ولسن، في قلب أفغانستان، تعريب عمر الديراوي، منشورات المكتبة الأهلية، (بلا.ت).
- . جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق من ١٩٤١م - ١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦.
- . عصام نعمان، العرب والنفط والعالم، دار مصباح الفكر، بيروت ١٩٧٢.
- . ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.

- . فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥.
- . فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩.
- . فهمي هويدي، حدث في أفغانستان، دار الكلمة للنشر ١٩٧٩.
- . محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣.

ثالثاً: البحوث والمقالات:

- . محمود علي الداود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٥، تشرين الثاني ١٩٨٢.
- . المجتمع الأفغاني، مجلة ألف باء، عدد ٥٩٢، كانون الثاني، ١٩٨٠.

رابعاً: الصحف:

- السفير اللبنانية، عدد ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٩.

خامساً: المصادر الأجنبية:

- Sirdar Ikbal Ali shah, Afghanistan of Afghans, the octagan press, London.